

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٨٩٣

الثلاثاء، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١١/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد يلتشينكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيدة أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنيتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2017/170)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1705289 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة من الممثلين الدائمين لفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/170)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى الاشتراك في هذه الجلسة ممثلي ألبانيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، ألمانيا، اليونان، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، المملكة العربية السعودية، سلوفاكيا، إسبانيا، الجمهورية العربية السورية، تركيا والإمارات العربية المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/172، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من ألبانيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، المملكة العربية السعودية، سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، تركيا، أوكرانيا،

الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/170، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة من الممثلين الدائمين لفرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): على مدى عدة الأشهر حتى الآن، سعت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى توحيد مجلس الأمن ردا على الجرائم البشعة التي ترتكب في سورية وتشمل الاستخدام المتكرر والمؤكد للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين طيلة عدة سنوات. وهذه الأعمال الإجرامية تتواصل اليوم، ونحن نتكلم. ويجب أن نضع حدا لها.

إن الرهانات خطيرة للغاية، يتجاوز نطاقها بكثير الحالة في سورية. وقبل أكثر من قرن، شهد العالم بفرع أهوال الحرب الكيميائية عندما استخدم غاز الكلور ضد المدنيين لأول مرة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩١٥ في إبير، بلجيكا. وقرر المجتمع الدولي في ذلك الوقت أن من واجبه ضمان ألا تتكرر هذه الفظائع أبدا.

ولذلك، فإن الانتكاسة الحالية فظيعة على نحو خاص. فما كنا نعتقد في يوم من الأيام أنه مستحيل أصبح الآن خطرا وشيكا؛ وما كنا نعتقد في يوم من الأيام أنه من الماضي يحدث الآن أمام أعيننا. فقد استخدمت الأسلحة المحظورة عدة مرات في النزاع السوري، على الرغم من أن ١٩٢ دولة تلتزم، من خلال تصديقها على اتفاقية حظر استحداث،

وما فتئ استمرار عمل الآلية، التي أقرت بالإجماع باتخاذ القرار ٢٣١٩ (٢٠١٦) في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أمرا لا غنى عنه. ولكن ذلك لا يمكنه أن يؤخر أو يحل محل اتخاذ إجراء من جانبنا لمعاقبة من ينتهكون الحظر: إجراء مستند إلى الاستنتاجات الضرورية من التحليل الكلي الثابت لآلية أنشأتها بالإجماع، إجراء يوجه، أخيرا، رسالة لإبداء الحزم تجاه من ينظرون في انتهاك المحرمات في المستقبل. وبإرجاء التصرف بشأن الطلب لتحقيق العدالة التي التزمنا بها بصورة جماعية، فإن من شأن التخلي عن مسؤوليتنا، أن يوجه إشارة غير مسؤولة للإفلات عن العقاب، وهو أمر يجب علينا أن نتجنبه.

ولا يمكن لبلدي، الذي ظل لفترة طويلة يشارك في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، أن يقبل ذلك. وتستدعي منا الحالة الدولية التي نجد أنفسنا رد فعل فوريا وحازما. ومن واجبنا أن نحمي نظام منع انتشار الأسلحة الكيميائية، ومعه جميع نظم عدم الانتشار. وذلك كتر نمتلكه، ونحن نتحمل المسؤولية عنه ونحن أوصياء عليه.

لقد توصلنا في وقت متأخر لهذه النتيجة اليوم. ولذلك السبب أرادت فرنسا، بالترافق مع شركائها البريطانيين والأمريكيين، المشاركة بحسن نية في مفاوضات تضم جميع أعضاء المجلس معا حول الاستجابة المناسبة. وأسفرت جهودنا عن إعداد اقتراح متوازن يهدف إلى معاقبة جميع الأطراف الفاعلة المعنية ويستند إلى تدابير محددة الأهداف.

أولا، إن مشروع القرار (S/2017/172)، التي ينص على اتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يحدد أي انتهاك للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) ويدين استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. ثانيا، يؤكد مشروع القرار مجددا على اقتناع المجلس بأنه يجب محاكمة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ثالثا، يكرر تأكيد ضرورة امتثال النظام السوري لجميع التزاماته الدولية. رابعا، يكرر التأكيد على

وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، بعدم استخدام هذه الأسلحة مرة أخرى أبدا وتدمير مخزونها القائمة.

وأدعو جميع الحاضرين إلى إدراك مدى مسؤوليتنا اليوم. فنحن لا نواجه خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل فحسب؛ بل نواجه أيضا الاستخدام المتكرر والمنهجي والوحشي لأسلحة الدمار الشامل - في هذه الحالة الأسلحة الكيميائية - ضد المدنيين. وعلى مقياس حجم التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، فإننا بلغنا درجة ١٠. ولهذا السبب تعتقد فرنسا أن الضعف والعجز ليسا بخيار ولا يمكن أن يكونا كذلك. ولهذا السبب، أذكر بأن أعضاء مجلس الأمن، معا وبالإجماع، قرروا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بأنه

”في حالة عدم الامتثال لهذا القرار، بما يشمل نقل الأسلحة الكيميائية دون إذن، أو استخدام أي أحد للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، أن يفرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة“ (القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الفقرة ٢١).

لقد وصلنا اليوم إلى هذه اللحظة للحقيقة، حيث لم يعد الأمر بعد الآن يتعلق بالتحاشي أو التغاضي. وجرى تأكيد استخدام الأسلحة الكيميائية في كثير من الحالات - ولا يزال يبلغ عنه - بشكل دقيق للغاية ومهني ومنهجي. وأثبتت مسؤولية النظام السوري عن ثلاث من تلك الحالات بدون أي غموض على الإطلاق. كما أثبتت آلية التحقيق المشتركة مسؤولية تنظيم داعش الإرهابي عن إحدى حالات الهجوم الكيميائي. ويتوقف الأمر الآن على مجلس الأمن، بوصفه وصيا على نظامنا للأمن الجماعي، في التصرف وليس مجرد الكلام. ومن واجبه ومسؤوليته القيام بذلك، على نحو ما ألزم نفسه بالقيام به. وهذه ضرورة متسقة مع إنشاء آلية التحقيق المشتركة، التي جدد المجلس تأكيده الثقة بها.

وما هو على المحك اليوم ليست مصالح تكتيكية؛ إنما على المحك قيم أمننا الأساسية ذاتها. إن العالم يراقبنا ويتنظرنا. فلنرتق إلى مستوى مسؤوليتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة. فلنرق إلى مستوى ضمان قوة القانون في خدمة قيم الأمم المتحدة ومصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة. ولأسباب مشبوهة لا نكلل بالنجاح اليوم، ولتعلموا أن أن فرنسا لن تستسلم إطلاقاً.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
يوشك مجلس الأمن على أن يوجه إليه سؤال بسيط: هل سنتخذ إجراءات ضد من يستخدمون الأسلحة الكيميائية في سوريا؟ إن الأمر بتلك البساطة. هل سنتخذ إجراء من أجل من دمرت حياتهم هذه الأسلحة الطائشة؟ وهل سنتخذ إجراء من أجل أشخاص مثل محمد عبد الرزوق الحشاش؟ وبفضل شهادة من هم على أرض الواقع، فإننا نعلم أن محمد أدخل المستشفى الساعة ١٣/٣٠ في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وقبلها بساعتين، أسقطت مروحية للنظام السوري حاويتين على مدينته تلمنس، مما عرضه وكثيرين آخرين إلى غاز سام أصفر.

وبعد الهجوم، لم يتمكن محمد من التنفس. وفقد الوعي. ولدى وصوله إلى المستشفى وضع في حاضنة للتهوية الميكانيكية. وأحمرّ وجهه. وتدفق رغاء وردي من فمه. وتمدد بؤبؤاه. وتصدعت رئتاه. وتوقفت نبضات قلبه وتنفسه. وأجري له إنعاش للقلب والرئتين، لكن جميع المحاولات الرامية إلى إنعاشه باءت بالفشل. فتوفي محمد في الساعة الثانية صباحاً. كان محمد يبلغ من العمر ست سنوات.

ومحمد هو السبب وراء وجودنا هنا اليوم. ونحن هنا في القاعة لنبدأ تحقيق العدالة له ولأسرته وللمئات، إن لم يكن الآلاف، من السوريين الذين قصصهم مماثلة للغاية لقصته. وهذا الأمر لا يتعلق بالسياسة. وهو في صميمه لا يتعلق حقيقة

جميع التدابير المتخذة ضد تنظيم داعش والجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة المجلس. خامساً، يكرر التأكيد على التدابير المحددة لنظام الجزاءات. وهو ينشئ لجنة للجزاءات، يدعمها فريق للخبراء. ويحدد المعايير الملائمة لإدراج الكيانات والأفراد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية، وفيما يتعلق بهذا الإدراج يتضمن مشروع القرار قائمة بالكيانات والأفراد. ويفرض مشروع القرار حظراً على المواد الكيميائية الحساسة وعلى الأسلحة والمواد التي يمكن استخدامها لاستيراد المواد الكيميائية الخطرة، وأيضاً على الطائرات العمودية.

وأي عجز عن اتخاذ إجراء، كما قلت، سيشكل خطوة معيبة إلى الوراء بالنسبة للمجلس. وبعيداً عن انقساماتنا السياسية، تمكننا في الماضي من التعبئة متحدّين بشأن قضايا عدم الانتشار. وإذا لم تتمكن اليوم من مناقشة مسائل تمثل هذه الخطورة وتنفق بشأنها، وإذا لم تتمكن من ترديد صدى الضمير الجماعي للبشرية، فإننا سنكون قد فشلنا في تحمل مسؤولياتنا. إن مصداقيتنا على المحك.

وفي الضحيج الصاخب لعالمنا، هناك لحظات للحقيقة حينما لا يكون بوسعنا التنصل عن مسؤولياتنا. وهذا الصوت هو تلك اللحظة للحقيقة، حينما تكون قيمنا الأساسية وقانوننا وأمننا على المحك. القيم: من هو الذي لن يحاكم من قتلوا النساء والأطفال الأبرياء عمداً، في أفظع الظروف وأبشعها؟ فذلك سيكون يكون إنكاراً لحضارتنا بأكملها. القانون: لقد قال المجلس بالإجماع إنه يجب علينا محاكمة المسؤولين عن الأشخاص الذين قتلوا بالأسلحة الكيميائية. فماذا ننتظر لتنفيذ القوانين التي أسهمنا أنفسنا في وضعها؟ وأخيراً، أمننا: لو أغمضنا أعيننا أمام استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين، فما هي الشرعية التي سنتمتع بها غداً لإدانة الإرهاب النووي أو الهجمات الرهيبة باستخدام العوامل البكتريولوجية؟ ومن سيتحمل المسؤولية أمام التاريخ؟

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): عندما يتكلم أعضاء مجلس الأمن عن استخدام الأسلحة الكيميائية، فمن المدهش جداً أن نجد وحدة بشأن حقيقة أننا يتعين أن نشعر بالقلق إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وفي أماكن أخرى. وهذا هو السبب في أن عرقلة مشروع القرار (S/2017/172) اليوم مقلقة جداً.

فقد أقدمت روسيا والصين على خيار شائن يتعذر تبريره اليوم. ورفضنا محاسبة نظام بشار الأسد عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وأدارتا ظهريهما للرجال والنساء والأطفال العزل الذين ماتوا عاجزين عن التقاط أنفاسهم عندما ألقوا قوات الأسد غازاتها السامة. وتجاهلنا الحقائق. وقدمنا أصدقاءهما في نظام الأسد على أمننا العالمي.

وفرض مجلس الأمن حظراً على نظام الأسد يمنعه من الاحتفاظ بأي أسلحة كيميائية في عام ٢٠١٣. ولكن الأسد واصل بصلف استخدام هذه الأسلحة الوحشية. وأرسلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعثة لتقصي الحقائق إلى سورية للتحقيق. وأكدت بعثة تقصي الحقائق أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت، لكنها كانت تفتقر إلى الولاية لتفصح عن المسؤول عن استخدامها، وبالتالي وافق مجلس الأمن بالإجماع على إنشاء آلية التحقيق المشتركة للإجابة على هذا السؤال البديهي: إذا كانت هناك هجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية، فمن هو المتورط فيها؟ وفي ذلك الوقت، قال جميع من في مجلس الأمن، بما في ذلك روسيا والصين، إنهم يريدون أن يعرفوا من الذي استخدم الأسلحة الكيميائية.

وتمت الإجابة على السؤال. بيد أن روسيا والصين لم تعجبهما الإجابة. وأمضى المحققون سنة في جمع جبال من الأدلة والتحدث إلى الشهود والتحقق من الشهادات. وكان

بآلية التحقيق المشتركة أو بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية – الأولى اسمهما المختصر JIM والثانية OPCW، ولكن لننسى الأسماء المختصرة. بل إن هذا الأمر لا يتعلق بسوريا. فهذا الأمر يتعلق باتخاذ موقف حينما يسمم الأطفال. وهو أمر بتلك البساطة. وهو يتعلق باتخاذ موقف حينما يشوه المدنيون ويقتلون بالأسلحة التوكسينية – الأسلحة التي تستعمل بتجاهل تام للقواعد والمعايير الدولية التي ندعي جميعاً أننا نتمسك بها. ولذلك، وفي لحظة، حينما طلب منا التصويت على مشروع القرار هذا (S/2017/172)، آمل أن يرفع جميع أعضاء المجلس أيديهم مؤيدين لهذا النص، وأن يفعلوا ذلك ومحمد في أذهانهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

اجري التصويت

المؤيدون:

أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، السنغال، السويد، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

الاتحاد الروسي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الصين

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، كازاخستان، مصر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كانت هناك ٩ أصوات مؤيدة و ٣ أصوات معارضة وامتنع ٣ أعضاء عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

وحدة المجلس. ولكن فلنتذكر أنه بسبب استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية، مات الناس بوحدة من أبشع الطرق. وحصلنا على تأكيد على تورط النظام السوري. وينبغي ألا يكون السؤال ما إذا كان يتعين الانتظار لوقت أطول؛ بل أن يكون السؤال عن السبب في أننا لم نتصرف في وقت أبكر.

ودعونا نخرج عن نطاق مجلس الأمن. والسبب في أنه ينبغي لنا جميعاً أن نهتم بمشروع القرار هذا هو أننا نريد أن نتأكد من أن لا يفكر أحد أبداً في استخدام الأسلحة الكيميائية. ولنشاهد بعض أشرطة الفيديو على الإنترنت عن هجمات النظام بالأسلحة الكيميائية في سورية. شاهدوا صفوف الآباء والأطفال المطروحين على الأرض، محتنقين حتى الموت. شاهدوا السوريين يشهقون طلباً للهواء في مستشفيات مؤقتة، لاهئين من أجل الأكسجين للحيلولة دون اختناقهم بغاز الكلور. إن هذه المعاناة غير إنسانية. وهي أمر بشع. وينبغي أن تهز كل واحد منا حتى النخاع. لا أحد منا يجب أن يتردد في فرض عقاب لهذه الاعتداءات. وينبغي ألا تراود أحداً آخر فكرة أن بوسعه استخدام الأسلحة الكيميائية.

ومن المخزي اليوم أن مشروع القرار لم يُعتمد. إن أسماء الأشخاص والشركات المتورطين في استخدام الأسد للأسلحة الكيميائية علنية - فجميعها مدرجة في مرفق مشروع القرار ليراها الجميع. وقررت الولايات المتحدة بالفعل فرض جزاءات على كل شخص وكل كيان مدرج في المرفق. وسنعمل مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي وغيرهم من الشركاء الذين يفكرون بأسلوب مماثل للضغط لفرض جزاءات مماثلة في أقرب وقت ممكن. ولن ننسى المعاناة الهائلة التي سببها استخدام الأسد للأسلحة الكيميائية.

وأقول لأصدقائي في روسيا إن مشروع القرار هذا مناسب جداً. وهذا يوم محزن في مجلس الأمن. فعندما يبدأ الأعضاء تقديم مبررات للدول الأعضاء الأخرى لقتل شعوبها، يصبح العالم قطعاً مكاناً أكثر خطورة. ولا يمكن للمجتمع

الاستنتاج، ولا يزال، بشكل قاطع وواضح هو: أن نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية ثلاث مرات في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٥، واستخدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الأسلحة الكيميائية مرة واحدة. وهذه بطبيعة الحال هي الهجمات الوحيدة التي أمكن تأكيدها في ظل محدودية الوقت والموارد. وهناك تقارير موثوقة تفيد بأن الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية مرات أكثر بكثير. ومما يثير الدهشة أن الأعضاء على استعداد لإدانة داعش بسبب هذا الحادث، لكنهم يغضون الطرف عن الدولة العضو سورية، التي ارتكبت هذه الجريمة ثلاث مرات على الأقل.

ويقول الاتحاد الروسي والصين الآن إن لديهما أسئلة بشأن التحقيق. وقد استمعا على مدار سنة تقريباً إلى الإحاطات المقدمة من المحققين ولم يعترضاً قط على عملهم. أما الآن فإنهما يقولان فجأة إن التحقيق لا يكفي. واقترحا روسيا أن يحقق نظام الأسد مع نفسه بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية. فهل سيحقق تنظيم داعش مع نفسه أيضاً؟ لا يوجد خطأ في التحقيق. إلا أن روسيا لا تريد انتقاد نظام الأسد لاستخدامه الأسلحة الكيميائية. وتلك هي الحقيقة.

فما هي الرسالة التي نوجهها إلى العالم؟ ستحمي الصين وروسيا أصدقاءهما وحلفاءهما الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية لقتل شعوبهم. ويقول البعض إن علينا أن نركز أكثر على تنظيم داعش. وتدين الولايات المتحدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية - من جانب داعش أو أي جهة أخرى من غير الدول. ونحن مصممون على هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، وسنهنزمه. واستخدامه للأسلحة الكيميائية ليس له نتيجة سوى زيادة الطابع الملح للقيام بذلك. ولكن وحشية داعش ليست عذراً لوحشية الأسد نفسه. فكلاهما استخدم الأسلحة الكيميائية. وينبغي أن يواجه كلاهما العواقب.

ويقول الأعضاء الآخرون في المجلس إن التوقيت غير مناسب لاتخاذ قرار، أو أنه ينبغي تأجيل التصويت لصالح

وهذا هو سابع استخدام لحق النقض من جانب روسيا بشأن سورية خلال السنوات الخمس الماضية. فهل نحتاج إلى دليل آخر على أن روسيا تقدّم دائماً نظام الأسد على حماية الشعب السوري؟ وقد علمنا اليوم أنها ستوغل في ذلك أكثر، وأنها تفضل توفير غطاء للأسد على منع مواصلة استخدام وانتشار الأسلحة الكيميائية.

وسيقول الروس إن مشروع القرار هذا يستند إلى أدلة ضعيفة أو معيبة، ولكن الآلية المشتركة كانت آلية مستقلة تماماً للأمم المتحدة، أنشأتها روسيا.

وافق الاتحاد الروسي على المنهجية التي ستتبعها آلية التنفيذ المشتركة، ولكن عندما قدمت إجابة لم ترق للاتحاد الروسي، ظهرت فجأة مشكلة. وتتمثل إجابة الاتحاد الروسي في أنه يتعين على سورية إجراء تحقيقاتها الخاصة بها. وفكرة أنه ينبغي للمذنب التحقيق مع نفسه فكرة عبثية، ومن الواضح في المحاضر أن النظام السوري قد أعاق تحقيقات آلية التنفيذ المشتركة.

وسيزعم الاتحاد الروسي بأن الآلية لا تستوفي معايير الإثبات القانونية، لكن لم يكن القصد منها ذلك على الإطلاق. وكما اتفقنا جميعاً، كان الغرض من القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، فحص الأدلة المتاحة بطريقة محايدة والتوصل إلى نتيجة. وسيدعي الاتحاد الروسي بأنه ينبغي لنا التركيز على استخدام تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية. ولكن لدينا بالفعل تدابير قوية وشاملة لمكافحة تنظيم داعش. وكان مشروع القرار اليوم سيؤكد مجدداً التزامنا بتلك التدابير، ويكرر إدانتنا لتنظيم داعش. وسيقول الاتحاد الروسي بأنه من شأن دعم مشروع القرار هذا، إرباك العملية السياسية السورية. وهذا ببساطة أمر غير صحيح. وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع الاتحاد الروسي ومع الجميع، من خلال الأمم المتحدة، لمساعدة الشعب السوري على التوصل إلى تسوية سياسية

الدولي اليوم أن ينظر إلى أبعد من مجلس الأمن للمساهمة في ذلك.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

هالني أن روسيا استخدمت حق النقض ضد مشروع قرار اليوم (S/2017/172)، وإني أشعر بالدهشة وخيبة الأمل من أن الصين اختارت الانضمام إليها، بما يتعارض تماماً مع مبادئ عدم الانتشار التي تدّعي كل من الصين وروسيا أنها تدعمها بشدة. وتتحمل روسيا والصين مسؤولية واضحة عن اتخاذ إجراءات ضد استخدام الأسلحة الكيميائية وانتشارها، بصفتها عضوين دائمين في مجلس الأمن وطرفين في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وباستخدامهما حق النقض ضد مشروع قرار اليوم، فإنهما تقوّضان مصداقية مجلس الأمن والقواعد الدولية التي تحظر استخدام هذه الأسلحة الوحشية.

ففي القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) اتفقنا جميعاً - بما في ذلك روسيا والصين - على أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي أحد في الجمهورية العربية السورية سيؤدي إلى فرض مجلس الأمن لتدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ونتيجة لاستخدام حق النقض اليوم، فإننا لم نفعل ذلك.

وهذا النص لم يكن سياسياً. لقد كان مشروع قرار تقني رداً على تقرير محايد ووقائي لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة التي أذن بها مجلس الأمن. وكان تقريراً دعونا كلنا إليه. وكان تحقيقاً أيدناه جميعاً.

ولكن بدلاً من تأييد مشروع القرار، شهدنا مرة أخرى أن روسيا مستعدة لإساءة استخدام حق النقض للوقوف إلى جانب نظام لا يقيم أي وزن لشعبه، ولا أي اعتبار للقواعد الأساسية للحرب أو المعاهدات الدولية، نظام قصف شعبه عشوائياً وحاصره، وهو نظام استخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه، وقتل أطفالاً بعمر ٦ سنوات مثل محمد.

لسورية وافقت عليها الجمعية العامة في العام الماضي. ويجب أن تكون قادرة على إثبات أن النظام الدولي يؤدي مهامه، وأنه بوسعنا تقديم المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية للمساءلة. وأي شيء أقل من ذلك، ليس خياراً بالنسبة لنا.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

صوت الاتحاد الروسي معارضا لمشروع القرار المقدم اليوم (S/2017/172) بشأن فرض جزاءات على سورية، لأن مفهوم مقدميه، بطبيعته مفهوم هجومي ومعيب، وغير مقبول على الإطلاق. وعدم تصويت ستة أعضاء في المجلس من بين ١٥ عضواً مؤيدين لمشروع القرار، يجب أن يعطي مقدميه سبباً جدياً للتفكير. ولم تترك البيانات التي استمعنا إليها أي شك لدينا في أن مشروع القرار يستند إلى نهج العواصم الغربية المناهض للنظام. أما فيما يخص الملاحظات المهنية للاتحاد الروسي والصين وغيرهما من الدول، فإننا نتركهم لضمايرهم والله الذي سيحاسبهم على ذلك. ولنحاول تحليل ما حدث حقاً.

عندما رأى مشروع القرار النور لأول مرة، في بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أعربنا عن شواغلنا في عدد من المناسبات، لكل مقدمي القرار مجتمعين أو كل على حدة. إن تشكيكنا في استنتاجات التقريرين الثالث والرابع (انظر S/2016/738/Rev.1 و S/2016/888) لآلية التنفيذ المشتركة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، للتحقيق في حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، معروف جيداً. وقد قدم السفير الراحل فيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، تعليقات مفصلة تبرز استنتاجاتهم غير المؤكدة، وعندها كنا نظن أننا قد جعلنا الأمور واضحة تماماً. ويبدو أن الأمر ليس كذلك. ومن وجهة النظر القانونية للتطبيق القانوني العملي لاستنتاجات الآلية، فإنها لا تستند إلى وقائع مقنعة يمكن توجيه اتهامات بناء عليها. وعلاوة على ذلك، فإنها لا تأخذ في الاعتبار حقيقة أنه إلى جانب تنظيم داعش،

دائمة. ولكن عدم اتخاذ إجراءات ضد استخدام الأسلحة الكيميائية يقوض الثقة في قدرة المجتمع الدولي على التصدي للانتهاكات الصارخة للقانون الدولي. ويقوض ثقة السوريين العاديين المتضررين من هذه الهجمات المروعة، ولا يتيح أبداً تهيئة الظروف المواتية لنجاح المحادثات السياسية.

وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الروسي والصين، أود أن أكرر شكرنا لآلية التنفيذ المشتركة على عملها، والشركاء الدوليين الذين ساعدوها. وبفضل ذلك العمل الدؤوب، فإننا نعلم بلا شك أن نظام الأسد وتنظيم داعش، قد استخدموا مواد كيميائية سمية كأسلحة ضد المدنيين في سورية. ولا يزال المسؤولون عن تلك الهجمات أحراراً وبدون عقاب حتى اليوم. وقد أتيحت لنا اليوم فرصة لتكثيف وبدء إنهاء الإفلات من العقاب. وبدلاً من ذلك، خذل الاتحاد الروسي والصين سكان مارع وتلميس وسرمين وقميناس، والمجتمع الدولي بأسره، الذي يسعى إلى أن تقول العدالة كلمتها في تلك الهجمات المروعة. وبدون رد واضح على تلك الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، سيتجرأ نظام الأسد على الاحتفاظ بقدراته في مجال الأسلحة الكيميائية، ومواصلة استخدامها. وينبغي لنا جميعاً أن نشعر بالقلق إزاء تقارير تفيد عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، ومؤخراً في حلب، وفي شرق حماة العام الماضي.

وأمام حق النقض الذي استخدم اليوم، سيجد تنظيم داعش الشجاعة، لمواصلة استخدام الأسلحة الكيميائية، وهو أمر يدعي الاتحاد الروسي بأنه يعارضه. وستتضرر أيضاً مصداقية اتفاقية الأسلحة الكيميائية والفائدة منها. ولكن المملكة المتحدة لن تسمح بأن تمنعنا إجراءات الاتحاد الروسي من العمل مع الشركاء الدوليين من أجل تحقيق العدالة للضحايا، ومنع استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي كان، وفي أي مكان. ويشمل ذلك آلية دولية محايدة مستقلة

إلى الافتراضات، والاحتمالات والافتراءات. وفي هذا الصدد، تحتاج الآلية إلى إعادة التفكير جدياً في المبادئ الكامنة وراء عملها. وتستند رؤيتنا إلى أحكام القرار ٢٣١٩ (٢٠١٦) الذي تتجاوز أنشطة الآلية بموجبه أنشطة الحكومة السورية، وتمثل ولايتها في الواقع في مكافحة الإرهاب. ولا يزال يتعين توضيح الكثير من النقاط في هذا الصدد، بما في ذلك تمكين دمشق، وفقاً لالتزاماتها بموجب المادة السابعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، من إجراء تحقيقات مناسبة على الصعيد الوطني، من أجل التحقق من الوقائع الواردة في تقارير الآلية. وما الذي يمكن قوله عن حالة المحققين الذين لم يسافروا فعلياً إلى الأماكن التي ادعى ارتكاب الجرائم فيها.

واستناداً إلى النتائج غير المقنعة لتقارير الآلية، التي يشير إليها مشروع قرار اليوم، ليس هناك أي مبرر للاستنتاج بأن دمشق لم تمثل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية أو أنها انتهكت القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، رغم أن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) قد اعتبر نجاحاً كبيراً لمجلس الأمن لم يسبق له مثيل في مجال نزع الأسلحة الكيميائية السورية. ويتوخى مشروع القرار تطبيق جزاءات مماثلة لتلك التي فرضت على بلدان أخرى. ويعد هذا الاستسناخ أمراً غير مقبول على الإطلاق. وبلغ واضعو مشروع القرار حد اقتراح فرض قيود مالية واقتصادية وغيرها من القيود، على أفراد وكيانات قانونية بعينها.

ومع ذلك، فإنهم لا يكتفون بتقديم مبررات لوضع قوائم الجزاءات. ولم تشر آلية التحقيق المشتركة إلى أي من المسؤولين السوريين أو المؤسسات العلمية أو الكيانات الاقتصادية السورية. وهذه محاولة واضحة لإصدار حكم مسبق على نتائج التحقيقات. وقد أبلغنا، عند الاتفاق على مشروع القرار هذا، بأنه يخدم هدف عدم الانتشار. ومع ذلك، إذا اطلع المرء على هذه الوثيقة الضخمة، يتضح تماماً أن الهدف هو فرض جزاءات على دمشق، بذرائع وهمية.

يوجد استخدام واسع النطاق للمواد السامة في سورية من قبل جبهة النصرة، فضلاً عن العديد من الجماعات المعارضة في الميدان، بما في ذلك لأغراض استفزازية تهدف إلى تشويه سمعة القوات المسلحة في البلد وقيادته.

والمشكلة هي أن عمل الخبراء في سورية يستند إلى معلومات مشكوك فيها، قدمها المتعاطفون مع المعارضة المسلحة، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، وما يسمى بأصدقاء سورية. وفي نفس الوقت، فإن الموقف من طلبات دمشق المتعلقة بالتحقيقات، لا ينم إلا عن الاحتقار، حسبما ثبت ذلك بوضوح في تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الحادث الذي وقع في ٢ آب/أغسطس من العام الماضي في حلب. ولا عجب عندما يشكل ممثلون من مجموعة واحدة من البلدان، ثلثي فريق خبراء البعثة. إن توازنها الجغرافي في حاجة ماسة إلى التصحيح. فلنكن صرحاء: كل شيء يعزز الانطباع بأن مقدمي مشروع النص المقدم للتصويت اليوم، يحتاجون آلية التحقيق المشتركة من أجل غرض واحد، وهو الإلقاء بالمسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية على حكومة الأسد، مما يتيح أسباباً إضافية لتغيير النظام في دمشق. وينبغي أن نشدد مرة أخرى بأن هذا الهوس بذلك المشروع الجيوسياسي، لا يزال يشكل عقبة أمام القدرة على التفكير الواضح، واتخاذ القرارات بعناية بهدف التوصل إلى تسوية سياسية، ليس في سورية فحسب، بل في عدد من المناطق المضطربة في الشرق الأوسط.

وعندما أنشأنا الآلية المشتركة ووافقنا على توسيع نطاق عملها لمدة سنة أخرى، تم ذلك على أساس فهم واضح لطبيعة التهديد الناجم عن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب المنظمات الإرهابية في هذه المنطقة المضطربة. إن هذا الاتجاه الخطير يهدد بالانتشار خارج حدود الشرق الأوسط. وكنا نتوقع أن يستند عمل الآلية للتراث والوقائع الثابتة، وليس

السياسية والدبلوماسية الحالية. وقد شهدنا السيناريو نفسه من قبل. يقولون شيئاً ثم يفعلون شيئاً مختلفاً تماماً. ولم يدرك مقدمو مشروع القرار أن هذه التدابير غير ملائمة وفي غير أوانها؛ كما أنهم لم يتمكنوا من إدراك خطر الإرهاب الكيميائي الحقيقي في الشرق الأوسط. وهم لا يفهمون أن الجزاءات الأحادية الجانب والمتعددة الأطراف على دمشق لن ينجم عنها سوى إضعاف الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

وبالرغم من ندائنا المستمرة، فإن مقدمي المشروع فضلوا اتباع نهج متحيز سياسياً يفضي إلى المواجهة وإلى تفاقم الحالة، بما في ذلك في مجلس الأمن. وقد صعدوا الأمور بشكل متعمد، مدركين تمام الإدراك عدم وجود فرصة لاعتماد هذه المبادرة في مجلس الأمن. وفي هذا السياق، لم يكن أمامنا خيار سوى عرقلة مشروع القرار هذا. إن قائمة الجزاءات الواردة فيه مستمدة من قوائم أمريكية مماثلة اعتمدتها الإدارة المنتهية ولايتها في الولايات المتحدة في بداية هذا العام. ولا يمكننا أن نعكس اتجاه الحالة وأن نعود بها إلى الوراء، وأن نخلق صوراً افتراضية. إن مواجهة اليوم ليست نتيجة لتصويتنا السليبي، بل هي نتيجة لكون مقدمي مشروع القرار اختاروا الاستفزاز، مع معرفتهم بموقفنا.

وعلاوة على ذلك، نود أن نشدد على أنه بتصويتنا معارضين لمشروع القرار هذا، فإننا قد صوتنا معارضين للمواجهة. وبذلك، أثبتنا أن المواجهة محكوم عليها بالفشل. وينبغي أن تكون أمراً ماضياً وانقضى. إننا نبعث برسالة مفادها: أننا لن نتمكن من تسوية أصعب المهام والمضي قدماً في إيجاد حل للأزمة السورية، إلا من خلال التعاون. لقد حان الوقت للقيام بذلك من خلال إنشاء جبهة واسعة لمكافحة الإرهاب.

السيد ييشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أيدت اليابان مشروع القرار (S/2017/172) الذي اقترحه فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وشاركت في تقديمه. إننا نؤمن

ونحن نشهد اتجاهها واضحاً لفرض ضغوط سياسية قوية على الآلية ولتحديد نتائج التحقيق بصورة مسبقة. ويجري الضغط على الآلية لتنحية مبادئ الموضوعية والاستقلال والحياد جانباً، وهي المبادئ المنصوص عليها في القرار الذي أنشئت بموجبه. لم يتم تعلم أي درس من الماضي. وأذكر بالمأساة التي حدثت نتيجة للضغط الذي مورس على اللجنة الخاصة المعنية بالعراق، ثم على موظفيها. ويبدو أن المجلس نسي أن ذلك مثل بداية زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط. ولا يحق لنا أن نسمح بتكرار هذا الأمر.

ويشير أحد مرفقي مشروع القرار إلى حظر تزويد سورية بعدد كبير من المواد الكيميائية والتي لا علاقة لأغلبها باتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن فرض حظر على صادرات هذا البلد يمكن أن يؤثر سلباً على الوفاء باحتياجاته الزراعية والاقتصادية الرئيسية، لا سيما بالنظر إلى أنه يخضع بالفعل لجزاءات انفرادية. وحظر التزويد بالطائرات العمودية وقطع الغيار والخدمات يمكن بالفعل اعتباره محاولة لتقويض الجهود التي تبذلها دمشق لمكافحة الإرهاب، ناهيك عن الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه الطائرات الصغيرة في حل المسائل الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة.

وإننا نتساءل حقاً عن الجهة التي جرى صياغة مشروع القرار ضدها وما هي الغاية من ذلك. لقد ظل على الرفوف لمدة ثلاثة أشهر ولم يخضع لأي تغيير ملموس رغم ملاحظتنا العديدة والبديل الذي اقترحه بشأن كيفية تنظيم العمل المشترك لمكافحة الإرهاب الكيميائي في المنطقة. ومع ذلك، تم تقديم مشروع القرار إلى مجلس الأمن للتصويت عليه بالرغم من الجهود المبذولة في جنيف وفي أستانا لإقامة حوار سياسي بين الأطراف السورية من أجل تسوية الأزمة. إن الترويكات الغربية من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن تسعى إلى التعجيل بتمرير مشروع القرار دون روية. ونرى أن هذه محاولة لعرقلة وتقويض الجهود

استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية أمر ضروري، ليس لغاية تحقيق العدالة فحسب، بل لوقف هذه الأعمال الشنيعة ومنعها. لم يكن النص مثالياً، ولكنه كان يشكل خطوة أولى نحو كفالة المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع السوري، استناداً إلى الاستنتاجات الواردة في التقريرين الثالث والرابع (انظر S/2016/738/Rev.1 و S/2016/888) الصادرين عن آلية التحقيق المشتركة، واللذين يحددان المسؤولية عن أربع من أصل تسع حالات استخدام مزعومة تم التحقيق فيها. إن نظام الجزاءات الذي كُنا على استعداد لتنفيذه، شأنه شأن نظم الجزاءات السارية الأخرى التي فرضها المجلس، كان يمكن أن يتم استعراضه لاحقاً وتحسينه بمعرفة فريق الخبراء الذي كان من المزمع إنشاؤه لهذا الغرض.

ونؤكد مجدداً أن هذه الجرائم يجب ألا تمر دون عقاب، سواء ارتكبتها أعضاء الحكومة أو القوات المسلحة السورية أو الجماعات الإرهابية أو الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى مواصلة السعي للتوصل لتوافق في الآراء يتيح لنا، في أقرب وقت ممكن، المجال لاعتماد تدابير لمعاقبة المسؤولين، وبالتالي منع وقوع حوادث جديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين في سورية والذين تضرروا بالفعل بشدة.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): بفضل الجهود المشتركة التي بذلها المجتمع الدولي تم بشكل عام مؤخراً الحفاظ على وقف إطلاق النار في سوريا. تجري حالياً جولة جديدة من محادثات جنيف للسلام. وقد لاحظت في الأفق فرصة نادرة لإيجاد حل سياسي للمسألة السورية. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل ملتزماً بإيجاد حل سياسي، وتبسيط الزخم الإيجابي من خلال القيام بأعمال منسقة، وتشجيع الأطراف في سوريا على التمسك بوقف إطلاق النار والإبقاء على الحوار بغية إيجاد مخرج مقبول لجميع الأطراف في أقرب وقت ممكن.

إيماناً راسخاً بأنه يتعين على مجلس الأمن إظهار إصراره المشترك على أن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر لا يجوز تحت أي ظرف، وأن المجلس سيحاسب المسؤولين عن ذلك. وإذا تصرفنا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فقد قررنا في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، نحن كمجلس، فرض تدابير في حال أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سورية من قبل أي أحد. وكانت تلك نقطة البداية. ثم تم إنشاء آلية التحقيق المشتركة، وجرى تحديد ولايتها بالإجماع. وتوصلت الآلية المشتركة إلى استنتاجات انبثقت عن تحقيقها المحايد والموضوعي والمستقل. وترى اليابان أن مسؤوليتنا الأساسية هي تنفيذ ما قرره كمجلس. وللأسف، لم يتم اعتماد مشروع القرار اليوم. غير أنني أعتقد وآمل أن هناك وحدة داخل المجلس بشأن ضرورة محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ويتعين على المجلس أن يواصل الاستكشاف لضمان المساءلة.

وفيما يتعلق بمسألة التوقيت، فقد استمعنا إلى حجة فحواها أن هذا الوقت ليس مناسباً في ضوء العملية السياسية في جنيف. ليس هناك شك بشأن تأييد المجلس بالإجماع للعملية السياسية التي يقودها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا. بيد أنها ليست مسألة ما إذا كان التوقيت مناسباً أم لا كي يتخذ المجلس تدابير لضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بصفة أوروغواي أحد الموقعين على مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، فإنها ملتزمة بمنع ارتكاب هذه الجرائم البشعة ووضع حد لها. وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نأسف لاستخدام حق النقض في حالة مشروع القرار هذا (S/2017/172). ويعتقد وفد بلدي أن كفالة المساءلة عن

تستند إلى أدلة دقيقة ومفصلة وقوية بحيث يمكنها أن تحتاز اختبار التاريخ حقاً.

كما نتذكر جميعاً، الزعم باستخدام أسلحة الدمار الشامل في الماضي لشن الحرب التي جرت معاناة لا توصف على شعوب الشرق الأوسط. وما انفكت بلدان في الشرق الأوسط تعاني اليوم من تركة الحرب. ولا بد من تعلم دروس التاريخ. بتلك الطريقة وحدها، يمكن تجنب الأخطاء في المستقبل.

يستند مشروع القرار (S/2017/172) إلى استنتاجات الأطراف التي لا تزال لديها اختلافات. وقد تم الدفع بقوة لطرحة للتصويت على الرغم من وجود اختلافات شديدة بين أعضاء المجلس حول ذلك. وهذا لا يساعد على إيجاد حل لمسألة الأسلحة الكيميائية في سوريا، ولا يفضي إلى محادثات السلام في جنيف والعملية السياسية المتعلقة بالمسألة السورية.

ما فتئت الصين تعمل بلا كلل للمساعدة في التوصل إلى حل للمسألة السورية، وتدعم الأمم المتحدة في الدور الرئيسي الذي تقوم به في مجال المساعي الحميدة وتيسير التوصل إلى تسوية بين الأطراف، تسوية مقبولة للجميع عن طريق المفاوضات السلمية على أساس مبدأ ينص على ملكية وقيادة سوريا للعملية. وستواصل الصين الاضطلاع بدور بناء في إيجاد تسوية سياسية لهذه المسألة بهدف التوصل إلى حل شامل وعادل ومناسب للمسألة السورية.

كذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أقول إن مجلس الأمن يمثل جوهر نظام الأمن الجماعي. ومن هنا يتحمل جميع أعضاء المجلس المسؤولية المقدسة عن صون السلم والأمن الدوليين، وينبغي لهم أن يحددوا الموقف الوطني لبلداتهم وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعلى أساس حيثيات ووقائع الحالة قيد المناقشة. إن الهجمات غير المبررة والمشوهة على الموقف الرسمي للأعضاء الآخرين تنم عن عمل غير

إن العمل الذي يقوم به مجلس الأمن حيال قضية سوريا ينبغي أن يراعي أهمية الحفاظ على وقف إطلاق النار وإيجاد حل سياسي، وذلك بالعمل يدا واحدة لمكافحة الإرهاب وتقديم المساعدة الإنسانية. وينبغي أن يصب ذلك العمل في مصلحة تثبيت استقرار الحالة في سوريا في أقرب وقت ممكن. فأني شخص مهتم حقاً بالمصالح الأساسية للناس في سوريا والشرق الأوسط لن يفعل شيئاً يتعارض مع هذه المصالح. وبغض النظر عن الخطب الرنانة ومهما كانت تلك الخطب متأنقة في اختيار عباراتها، ينبغي للمجلس ألا يسمح بالقيام بأي شيء يتعارض مع المصالح الأساسية للشعب السوري وشعوب المنطقة.

إن موقف الصين من الأسلحة الكيميائية واضح وثابت. نحن نعارض استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب جميع الدول والمنظمات والأفراد، وفي جميع الظروف، وندعو إلى المعاقبة على استخدام الأسلحة الكيميائية في جميع الحالات. لقد ظلت الصين نفسها ضحية استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب دول أخرى. فالشعب الصيني لديه أسبابه لكي يبرر أكثر من أي طرف آخر الإعراب عن معارضته لاستخدام الأسلحة الكيميائية. وتشعر الصين بقلق شديد إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا وتدين ذلك بشدة.

أما فيما يتعلق باستخدام سوريا للأسلحة الكيميائية في الماضي، فقد حقق المجلس نتائج هامة فيما يتعلق بتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية في سوريا. تجري حالياً تحقيقات بشأن استخدام المواد الكيميائية كأسلحة، ولذلك من السابق لأوانه التوصل إلى نتيجة نهائية. وينبغي للمجلس أن يحافظ على وحدته والاستمرار في دعم آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة لكي يتسنى لها الاضطلاع بالتحقيقات في مسألة فنية، استناداً إلى معايير موضوعية وعادلة، ووفقاً للولاية المسندة إليها. بموجب القرار ٢٣١٩ (٢٠١٦). وأي استنتاجات تتعلق بالمسألة يجب أن

الكيميائية أو أي مادة كيميائية سامة في أي مكان ومن قبل أي شخص، وتحت أي ظرف كان. واليوم، يجب علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نتمسك بقيم ومبادئ القانون الدولي ونظام عدم الانتشار الدولي، وتجنب الضعف الذي من شأنه أن يشجع أي شخص لديه استعداد للجوء إلى أي شكل وحشي من أشكال الحرب والعدوان.

ثانياً، لقد صوتنا مؤيدين لمشروع القرار لإظهار مصداقيتنا وإبراز الدور الرادع للآلية المشتركة. ونواصل دعم عمل آلية التحقيق المشتركة وعمل الموظفين الذين نثني على تفانيهم وعلى ما يتحلون به من روح مهنية. إن الآلية صك أساسي يحدد المسؤولية عن هذه الهجمات الشنيعة. لقد أنشأ المجلس آلية التحقيق المشتركة لأنه وجد ثمة ضرورة لتحديد المسؤولية عن هجمات الأسلحة الكيميائية للذين يقفون وراء هذه الهجمات المروعة.

وكما تشير تقارير آلية التحقيق المشتركة فإن الآلية قد فعلت ما طلب المجلس منها القيام به، مع التقيد بالمعايير التي حددها مجلس الأمن. فقد تمثلت مهمتها في تحديد - إلى أقصى حد ممكن - مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية. وقد كان الغرض من مشروع قرار اليوم هو ضمان متابعة مجدية لعمل آلية التحقيق المشتركة.

ويتعلق السبب الثالث والأخير الذي جعلنا نصوت لصالح مشروع القرار بالمساءلة. إن مجرد تحديد الطرف المسؤول ليس كافياً؛ فيجب أن يواجه من خطط وأمر ونفذ الهجمات العدالة. على المجلس مسؤولية مشتركة عن دعم عمل الآلية المشتركة وضمن متابعة مجدية فيما يتعلق بمساءلة الأفراد أو الكيانات المسؤولة عن أعمالها الإجرامية غير المقبولة.

السيد لورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تكرر بوليفيا إدانتها ورفضها الشديدين وعلى نحو مطلق لاستخدام الأسلحة الكيميائية والمواد السمية،

مسؤول جداً. وكما قال ممثل المملكة المتحدة، إن ذلك من السخف حقاً. وهذا في حد ذاته مثال جيد على الكيفية التي تستخدم بها بعض البلدان العبارات الرنانة كملاذ أخير.

إن ما يجدر بجميع أعضاء المجلس القيام به هو التأمل ملياً في الحالة في سوريا والشرق الأوسط، وفي كيفية السماح لها بأن تنحدر إلى المستوى الحالي من التردي، وفي دور كل فرد منا في ذلك، والتأمل في ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي الثناء على ذلك الدور. بالقيام بذلك فقط يمكننا أن نعتبر أننا نتصرف بطريقة مسؤولة تجاه الناس في سوريا وفي المنطقة. إن التعامل مع الناس من خلال العبارات الرنانة هو النفاق بأجلى صوره.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): إن إيطاليا بوصفها شاركت في تقديم مشروع القرار (S/2017/172) وصوتت مؤيدة له، تأسف لعدم تمكن مجلس الأمن من اعتماد النص المقدم من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. نشكر الوفود على جهودها.

بطبيعة الحال، كنا نأمل في الحفاظ على وحدة المجلس من خلال تأييد مشروع القرار، فقد عمل وفدي في هذا الاتجاه خلال المفاوضات والمشاورات. وهذه المبادرة تتعلق بمتابعة مجدية لتقارير قدمت عن أداة محايدة أنشأها المجلس، ومن ثم أيدتها وجدد ولايتها بالإجماع، وبذلك دعم بوضوح منهجيته ومهنيته وحياده. وإذ نستشرف المستقبل، نشعر بالتشجيع إذ أن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة على وشك استئناف أعمالها. وما زلنا ملتزمين بقوة بدعم وتعزيز نتائج التحقيق في المستقبل.

لقد صوتت إيطاليا لصالح مشروع القرار لثلاثة أسباب رئيسية. أولاً، في ضوء موقفنا الثابت من قضايا عدم الانتشار التي يجب أن تبقى بمعزل عن الاعتبارات السياسية الأخرى، ندين بشدة استخدام الدول وأطراف من غير الدول للأسلحة

لا تحوز جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على هذه الأسلحة.

ونحن نعتقد أن تلك الأسباب كافية للتصويت ضد مشروع القرار. ومع ذلك، فإنني أعتقد أن من واجب مجلس الأمن أن ينظر في السياق السياسي والحالة بما يتجاوز مضمون مشروع القرار. لقد أولت بوليفيا اهتماما كبيرا للتعليقات التي قدمها المبعوث الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا، الذي ذكر أن وقف إطلاق النار الحالي في المنطقة، الذي أدى بلا شك إلى انخفاض كبير في العنف، هو أحد أسباب الأمل القليلة المتبقية لعملية سياسية وسبيل إلى السلام في سورية.

إننا نعتقد، في الوقت نفسه، أن هذه الأنواع من المبادرات - التي، وأكرر، لا تستند إلى حقائق ملموسة كافية أو نتائج تحقيقات كاملة ومستقلة ومحيدة ونهائية - تهدد وقف إطلاق النار، والأهم من ذلك، تهدد عملية السلام الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة.

ونعتقد، في ذلك الصدد، أنه من المهم أن نسأل أنفسنا لماذا يقدم هذا النوع من مشاريع القرارات إلى المجلس بينما يعلم الجميع أن حق النقض سيستخدم ضده. ولماذا لم تجر مفاوضات أكثر استفاضة للتأكد من إمكانية مشاركة أعضاء المجلس بشكل كامل والإسهام في نص مشروع القرار؟ وما هي الأسباب وراء الإصرار على طرح مشروع القرار على المجلس - ليتعرض لاستخدام حق النقض، وأضيف، مرة أخرى؟ إن الإجابة الأكثر منطقية على هذه الأسئلة هي أن مشروع القرار المقدم اليوم، ببساطة، محاولة لاستخدام مجلس الأمن لأغراض سياسية. فلم يكن الهدف السعي إلى إحلال السلام في سورية أو تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في المنطقة، بصورة مستقلة وموضوعية؛ بل إن الهدف هو شن هجوم إعلامي سياسي على أعضاء المجلس الذين يصوتون ضد مشروع القرار.

بصرف النظر عن استخدامها أو أسباب ذلك أو أين ترتكب هذه الأعمال. يجب التحقيق مع المسؤولين عنها ومحاکمتهم ومعاقبتهم بأقصى عقوبة. يشكل استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاكا للالتزامات بموجب القانون الدولي.

وقد صوتت بوليفيا ضد مشروع القرار (S/2017/172) المقدم اليوم، الذي يقترح فرض آلية للجزاءات على الحكومة السورية لاستخدام الأسلحة الكيميائية. غير أن مشروع القرار يتضمن، علاوة على ذلك، مرفقا بقائمة الأفراد والشركات الخاضعين للجزاءات. ولم تعد أي من القوائم المرفقة بمشروع القرار من جانب آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي أنشئت للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ولم يقدم فريق خبراء آلية التحقيق المشتركة أسماء الأشخاص والشركات المذكورة في مشروع القرار. ومن ثم فإن تلك القائمة تنتهك الحق في مراعاة الأصول القانونية. فقد ظهر قبل بضع سنوات، في هذه القاعة، ما يسمى بدليل على وجود أسلحة للدمار الشامل في نفس تلك المنطقة من العالم. وقد انتهى ذلك بغزو بلد وتخليف حوالي مليون قتيل. وبالتالي فإننا نود الطعن في المعلومات المقدمة إلينا في مشروع قرار اليوم.

ونرى، في السياق نفسه، أنه من المهم منح آلية التحقيق المشتركة مزيدا من الوقت لإنجاز عملها. ويحدونا الأمل في أن تنجز تقاريرها المقبلة بأعلى مستوى من الشفافية والاستقلال السياسي وأن تتمكن من إلقاء مزيد من الضوء على التطورات. ومن المهم كذلك أن نشير إلى أن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، التي تتولى رئاستها، هي هيئة تتناول عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية من قبل جهات فاعلة من غير الدول. ولا يتصل عملها، في ذلك الصدد، بأي شكل من الأشكال بمسألة فرض جزاءات على سورية. وهي تركز على ضمان أن

ونعتقد أن من المهم تسليط الضوء على أن هناك ثلاثة أعضاء امتنعوا عن التصويت وثلاثة أعضاء صوتوا ضد مشروع القرار. ونحن نعتقد أن ذلك يبعث بإشارة قوية جدا بأنه، للأسف، عندما نواجه بهذه الأنواع من مشاريع القرارات، فإن الأمور لا تسير على النحو الواجب في المجلس.

السيد أبو العطا (مصر): ندرك جميعا حجم المأساة التي شهدناها ولا يزال يعيشها الشعب السوري تحت وطأة صراع يقترب من عامه السابع، ونتج عنه وقوع مئات آلاف الضحايا وملايين من المشردين. كما ندرك أن تحقيق العدالة الناجزة، يمثل جزءا لا يتجزأ من جهود التوصل إلى تسوية نهائية وإنهاء معاناة السوريين وإعادة توحيدهم تحت راية بلد واحد، قادر على السيطرة على أراضيه وتحقيق طموح شعبه في الحرية والديمقراطية. لذلك، فإن مصر ساندت وستساند دوما مفهوم المحاسبة في سورية، في سبيل تحقيق العدالة المنشودة، لا سيما فيما يتعلق بالجرائم التي يرقى بعضها إلى جرائم حرب، بما في ذلك ما يتعلق بالحوادث التي ثبت فيها استخدام السلاح الكيميائي ضد المدنيين السوريين من أكثر من طرف، كما هو وارد بوضوح في تقارير آلية التحقيق المشتركة المنشأة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥) والتي تم تجديد ولايتها بموجب القرار ٢٣١٩ (٢٠١٦).

رغم ذلك، فقد فوجئنا بأنه قد تم القفز على الخطوات المعهودة في المجلس، حيث يحمل المشروع المطروح في مرفقاته قائمة معدة سلفا بالكيانات والأفراد الذين سيتم توقيع الجزاءات عليهم، والتي يرى مقدمو القرار أنهم المسؤولون الرئيسيون عن استخدام السلاح الكيميائي في سورية. ونرى في ذلك خطوة استباقية لتقارير لجنة التحقيق المشتركة التي لم توجه الاتهام للأسماء الواردة في القائمة المرفقة، وكذلك تجاهل مقدمو المشروع تقديم أي نوع من الأدلة أيا كانت على مسؤولية هؤلاء أو حتى إعطاء الفرصة للجنة الجزاءات التي من المفترض أن تنشأ وفقا لنفس المشروع، للتحقق من تلك الاتهامات الجسيمة. وهو ما يتناقض مع أبسط مفاهيم الشفافية فيما يتعلق بالمعلومات ومصادرها، التي تم على أساسها إدراج الأسماء في القائمة المرفقة.

ولاحظنا كذلك أن مشروع القرار يخلط بين أمرين يدرك الجميع الاختلاف بينهما. فبينما نتفهم جميعا بل نؤيد توقيع جزاءات على من يثبت بالأدلة تورطه في جريمة بشعة وهي استخدام السلاح الكيميائي، إلا أن المشروع ذهب إلى أبعد من ذلك من خلال توقيع نفس نوع الجزاءات في موضوع يراه الكثيرون موضوعا يتسم في جزء كبير منه بطابع تقني، وهو مسألة العلاقة بين الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة

إن تطبيق مفهوم المحاسبة سواء في سورية أو غيرها، يستلزم اكتمال العديد من الأركان والتي إذا نقص بعضها أو أحدها، تتحول تلك المحاسبة إلى إجراء ميسر يزيد من عمق الأزمة السورية ويؤثر سلبا ومباشرة على أفق العملية السياسية. ورغم أن مشروع القرار الذي تم طرحه اليوم في المجلس يحمل عنوان المحاسبة وتحقيق العدالة، فإنه أنه للأسف تجاهل لأسباب غير مفهومة أحد أهم الأركان الرئيسية التي أشرت إليها وهي الأدلة. ودعوني هنا أذكر أعضاء المجلس بأنه قد جرت العادة عند توقيع جزاءات على كيانات أو

السوري، ولا ينتج عنها سوى تأثير سلبي. كما ندعو المجتمع الدولي إلى إيلاء الاهتمام اللازم لمسألة إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، من خلال مقارنة شاملة وكذلك العمل الجاد على مواجهة مخاطر تمكين الأطراف الفاعلة من غير الدول من تصنيع واستخدام تلك الأسلحة، ومسألة نقل الخبرة والمعرفة فيما بين هؤلاء الفاعلين.

السيد عاليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي في البداية أن أوضح بأن لدينا سياسة صارمة لا هودة فيها ضد استخدام الأسلحة الكيميائية، استقيناها من تجربتنا الخاصة. وليس لدينا أي سبب للتراخي فيما يخص هذه المسألة. ونعتقد أن استخدام الأسلحة الكيميائية، لأي سبب من الأسباب وتحت أي ظرف من الظروف من قبل أي طرف، ليس فقط أمراً مقيتاً، ولكنه يشكل أيضاً انتهاكاً للقانون الدولي. ولهذا السبب، فإننا ندين بأشد العبارات الممكنة، استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، كما أشارت إلى ذلك بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. ونحن نعتقد أنه يتعين تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، سواء تعلق الأمر بأطراف حكومية أو غير حكومية، أو أفراد أو كيانات ومساءلتهم عن ذلك. وهذا هو السبب في تعليقنا أهمية كبيرة على عمل آلية التحقيق المشتركة.

ومنذ انضمامنا إلى مجلس الأمن، قمنا بالنظر بعناية في مشروع القرار (S/2017/172) المتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، بإحساس كبير بالمسؤولية. وفي هذا الصدد، كنا صريحين للغاية، ومنفتحين على إثارة تساؤلات على التقريرين الثالث والرابع لآلية التحقيق المشتركة (انظر S/2016/738/Rev.1 و S/2016/888)، اللذين استخدمهما مشروع القرار كأساس لاقتراح نظام جزاءات. وأدركنا ذلك بسبب وجود عدد من العوائق، حيث لم تتمكن آلية التحقيق المشتركة من العثور على "أدلة مقنعة للغاية"، و"أدلة قوية" أو حتى "أدلة كافية".

الكيميائية، وتقييم مصداقية الإعلان الأساسي السوري بشأن برنامج السلاح الكيميائي.

ورغم أننا قمنا في أكثر من موضع خلال الشهور الماضية بتوضيح وجهة نظرنا إزاء الخلل الذي يكتنف مشروع قرار من المفترض أنه يستهدف تحقيق العدالة، لا سيما فيما يتعلق بمسألة عدم توفر الأدلة، ورغم تأكيد استعدادنا لدعم تحرك مجلس الأمن في اتجاه فرض جزاءات على المسؤولين عن استخدام السلاح الكيميائي من خلال اتباع الخطوات المعهودة التي تضمن تحقق أركان تلك العدالة، فإننا فوجئنا بإصرار غير مفهوم على المضي قدماً بالتقدم بهذا المشروع بدون تعديلات، تعالج ما جاء فيه من قصور، مما دفعنا إلى الامتناع عن التصويت عليه، تعبيراً منا عن مفهوم العدالة والمحاسبة بصورة عامة، ولكن اعتراضنا في الوقت ذاته على توجيه الاتهامات الجزافية لأفراد وكيانات بعينها في مسائل قد ترقى لمستوى جرائم حرب.

دعوني في النهاية، أعرب عن أسفنا الشديد لما تسبب فيه طرح مشروع القرار بصورته المنقوصة الحالية في إعطاء الانطباع بأن مجلس الأمن منقسم فيما يتعلق بمخطر السلاح الكيميائي في سورية، وقد اتسم هذا الموضوع دوماً بتوافق للآراء في إطار المجلس منذ اعتماد القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الخاص ببرنامج الأسلحة الكيميائية السورية. وأود أن أعرب كذلك عن اندهاشنا من الإصرار على تلك الخطوة رغم إدراك جميع الأعضاء أن مصير المشروع هو الفشل، وأن هذا الفشل قد يؤثر على قوة الدفع الحالية للعملية السياسية بل وعلى أفق تحقيق مفهوم العدالة والمحاسبة في سورية في المستقبل. ومن ثم، فإننا ندعو جميع أعضاء المجلس إلى معاودة العمل في أسرع وقت ممكن على استعادة الثقة المتبادلة بين أعضائه لدعم العملية السياسية في سورية، وتفادي الخلافات الجانبية والمواءمات السياسية التي قد لا تتعلق دوماً بمضمون الوضع

وأود أن أقول بصفة عابرة أنه قد تم التوصل إلى أحد أنجح اتفاقات تحديد الأسلحة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بهدف إزالة أو تدمير الأسلحة الكيميائية السورية. وبالمقارنة، نرى أنه كان من الأسهل بكثير أن نتحرك مع هذه المرة. ومع ذلك، فإننا ما زلنا على ثقة تامة فيما يتعلق بعمل الآلية المشتركة. ونحن نفهم أنها لم تتلق الدعم اللازم بما يتناسب مع المسؤولية غير المسبقة التي كلفها بها المجلس. إننا نعتقد أنه من المهم للغاية توفير كل الدعم اللازم للآلية المشتركة وحماية استقلالها المهني وهي تستأنف أعمالها الهامة. ومن المهم كذلك أن نستخدم العمل الهام الذي تضطلع به آلية التحقيق المشتركة وبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية للتصدي لانتشار الأسلحة الكيميائية في سورية، التي يخبرنا الخبراء بأن حجمه في الواقع مثير للفرع. بمعنى الكلمة، مع احتمال أن تؤثر على المنطقة الأوسع نطاقا وتعرضها للخطر. والجماعات الإجرامية تسرح وتمرح في ذلك الصدد. علينا أن نضطلع بمسؤوليتنا قبل فوات الأوان، كما يحدث في مناسبات كثيرة.

وأخيرا، فقد ظل الشعب السوري يتعرض لمعاناة وآلام لا توصف على مدى السنوات الست الماضية. ولذلك أود أن أختتم بالإعراب مرة أخرى عن تأييدنا للمحادثات الجارية في جنيف بشأن السلام في سورية تحت رعاية الأمم المتحدة، التي نعتقد أنها ينبغي أن تكون التركيز الأهم للمجلس من أجل إنهاء معاناة الشعب السوري.

السيد توميش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): ظلت كازاخستان دائما تعارض استخدام الأسلحة الكيميائية، فضلا عن أي نوع من أسلحة الدمار الشامل. وفي ذلك الصدد، فإننا نعتبر أن الحقائق المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية تشير إلى أفعال صارخة ولاإنسانية لا يمكن تبريرها. وبالنظر إلى الأهمية القصوى للوقف الكامل والفوري لاستخدام الأسلحة

وكما أوضحت الآلية في تقريرها، فإن ما استطاعت الحصول عليه هو فقط "معلومات كافية"، وأريد إبراز ذلك. بالطبع، نحن نفهم القيود الحقيقية المفروضة على الآلية. ولم يُطلب منها القيام بهذه المهمة العسيرة في ظروف مثالية.

لذلك، عندما نؤكد أن النتائج الحالية ليست مقنعة بما يكفي لاتخاذ قرار على غرار القرار الذي اتخذ، فإن القصد من ذلك، ليس الطعن في العمل الذي قامت به الآلية، الذي تم في رأينا، بموضوعية ومستوى عال من المسؤولية المهنية.

إننا نعتقد، مع ذلك، أن علينا التزاما بالإشارة إلى المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح والتحقيق لتحديد الأفراد والكيانات المسؤولة عن هذه الأعمال بصورة دقيقة. وهذا يعني أننا نشدد فحسب على أن اتخاذ قرار بشأن مسألة حيوية للغاية، كالتى اقترحت بعزو إمكانية استخدام أسلحة كيميائية، ينبغي أن يستند إلى أدلة قوية ومقنعة. يجب تحديد المسؤولين عن هذه الأفعال البغيضة صراحة ومعاقبتهم وفقا لذلك، أيا كانوا. وذلك يتطلب أدلة واضحة لا لبس فيها. فحتى الآن، لم تتقدم آلية التحقيق المشتركة بقائمة مفصلة بالأشخاص أو الكيانات تتطابق على نحو كامل مع مرفق مشروع القرار.

وقد جدد المجلس في القرار ٢٣١٩ (٢٠١٦)، ولاية الآلية لمدة سنة إضافية. وكما سمعنا يوم الجمعة الماضي فقط، من رئيسة الآلية المشتركة، السيدة فرجينيا غامبا، فقد تم تشكيل فريق تحقيق جديد بمهارات أفضل وهو مستعد "لفحص معلومات وأدلة إضافية لم يسبق أن حصلت عليها أو أعدها بعثة تقصي الحقائق". وسيكون من المناسب والمنطقي السماح لآلية التحقيق المشتركة بمواصلة عملها والتوصل إلى استنتاج لا لبس فيه. وقد كنا نعتقد أن من شأن ذلك أن يساهم في ضمان وحدة المجلس، وهو أمر بالغ الأهمية فيما يتعلق بمسائل شديدة الأهمية كالمعروضة علينا.

فالاستنتاجات القاطعة للآلية واضحة. فقد استخدمت القوات المسلحة السورية الأسلحة الكيميائية في ثلاث مناسبات على الأقل، واستخدم تنظيم داعش الإرهابي غاز الخردل مرة واحدة على الأقل. لا يمكن للمجلس أن يقف مكتوف الأيدي في مواجهة عدم الامتثال المؤكد لقراراته العديدة وأول حالة عدم امتثال مؤكدة من جانب دولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن المطالبة بالمساءلة ليست تسييساً، بل هي مسؤوليتنا المشتركة. وإن عدم تمكن المجلس من الوفاء بالتزاماته بسبب استخدام حق النقض من قبل عضوين دائمين أمر مؤسف حقاً.

وتدين السويد بأشد العبارات جميع أشكال استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وفي أماكن أخرى، وستواصل القيام بذلك. وإننا على ثقة من أن المجلس سيتمكن مرة أخرى من إظهار أنه جبهة موحدة ضد هذه الجرائم الدولية. إن عمل المجلس لضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية لا يتوقف هنا. ونحن نؤيد بقوة استمرار جهود الآلية الرامية إلى الوصول إلى استنتاجات مستقلة ومؤكدة تقنيا فيما يتعلق بمن يقف وراء استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وستقدم السويد تبرعات تناهز الـ ٢٢٠ ٠٠٠ دولار، استجابة لنداء التقرير الخامس للآلية (انظر S/2017/131)، وتتطلع إلى التقارير المقبلة للآلية. وستواصل العمل مع جميع الأعضاء من أجل مساعدة المجلس على الاضطلاع بمسؤوليته مرة أخرى. فنحن مدينون بذلك لجميع الذين عانوا من العواقب اللاإنسانية للمواد الكيميائية السامة المستخدمة كأسلحة. ويجب أن يكون واضحاً أنه لن يكون هناك إفلات من العقاب على هذه الجرائم.

وفي الختام، ظل المجلس خلال السنوات الست الماضية، منقسماً في مناسبات كثيرة بشأن كيفية إنهاء النزاع والمعاونة الإنسانية التي لا داعي لها في سورية. ونحن نؤيد المحادثات

الكيميائية وتقديم الجناة إلى العدالة، فإننا نؤيد اتخاذ تدابير جماعية تقودنا حقاً إلى وقف استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وإلى الهدف النهائي المتمثل في وضع حد لإراقة الدماء. بيد أن جلسة اليوم تبين عدم قدرة مجلس الأمن على تبني حل متسق ومقبول للجميع بشأن هذه المسألة الهامة، الأمر الذي من شأنه أن يطيل معاناة الشعب السوري ولا يفضي إلى حل أزمة تلك الأمة التي عانت طويلاً.

إن المسألة تتطلب نهجاً متسقاً ومتوازناً ومجدياً. ونحن نعتقد أنه لا يمكننا إلقاء المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية على جانب واحد فقط من جوانب النزاع وأن من المهم بشكل أساسي ألا نتخذ قرارات عقابية محددة إلا بناء على أدلة قوية وواضحة ودامغة مع حقائق واضحة واستنتاجات كاملة. لذلك، من الضروري مواصلة عمل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، ونحن نؤيدها تأييداً تاماً.

أخيراً، ونظراً لما تقدم ولأن الافتقار إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار إنما يفاقم الحالة في سورية ولا يفضي إلى تعزيز جهود مجلس الأمن في السعي إلى تحقيق السلام والأمن، امتنع وفد بلدي عن التصويت.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): حتى اليوم، كان مجلس الأمن يقف متحداً في مطالبته جميع الأطراف بالامتناع عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ولطالما أكد المجلس أن استخدام وانتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وقد التزم المجلس باتخاذ القرار ٢٢٠٩ (٢٠١٥)، بمحاسبة المسؤولين عن أي استخدام للمواد الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك الكلور وغيره من المواد الكيميائية السامة. وقد أخفق المجلس حتى الآن في الوفاء بذلك الالتزام والاستجابة لاستنتاجات آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

تصوت مؤيدة لمشروع القرار المقدم اليوم. ومع ذلك، وبالنظر إلى الأصوات الثلاثة المعارضة وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت والأصوات التسعة المؤيدة، لا يسع المجلس إلا أن يقبل بأن مشروع القرار لا يحظى بتوافق في الآراء. ومن ثم، وبعد الحوار المشجع في أستانا، فمن الضروري أثناء المحادثات في جنيف أن يدعم المجلس الآلية المشتركة، التي وضعنا بها ثقتنا المتجددة. وأولئك الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية - وقد استُخدمت بالفعل - يجب أن يحاسبوا. ويجب على المجلس أن يُظهر الوحدة لضمان تحقيق العدالة وليحل أخيراً الأزمة السورية المستمرة، التي استمرت لفترة طويلة جداً.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تأسف فرنسا بشدة لعدم قدرة مجلس الأمن على اعتماد مشروع القرار S/2017/172 رغم تأييد أغلبية الأعضاء له. لقد خضع مشروع القرار لمناقشات موسعة بحسن نية مع شركائنا. وبفضل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، كان لدينا ما يكفي من المعلومات لاتخاذ التدابير اللازمة. وكان لدينا كل ما يلزم لتحمل مسؤوليتنا، التي التزمنا بها بالإجماع. ولذلك، فإننا نشعر بخيبة الأمل إزاء التصويت، بطبيعة الحال، ولكن بالتأكيد ليس بالإحباط. فليس لدينا الحق في أن نشعر بالإحباط. ولا يحق لنا أن ندير ظهورنا ونستسلم. ولا يحق لنا أن نستسلم لما لا يخطر على بال - وهو قبول استخدام أسلحة الدمار الشامل دون الرد بما يلزم من الحزم.

وهذا هو السبب في أن فرنسا، كما أكد وزير الخارجية السيد جان - مارك أيرو، لن تستسلم. وستواصل أعمال الآلية المشتركة. وستحال الحالات الأخرى إليها وسيُطلب منا مرة أخرى اتخاذ موقف. وسيخضع الجناة، إن عاجلاً أو آجلاً، للمساءلة. وسيظل بلدي في تأهب كامل مع شركائه. ولذلك، فإن فرنسا أكثر تصميمًا من أي وقت مضى على كسر الجمود بالاستناد إلى جميع المؤسسات الدولية المناسبة لكفالة معاقبة

الجارية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف تأييداً كاملاً. فتجديد عملية موجهة نحو السلام الدائم في سورية هي مسؤوليتنا المشتركة.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تود السنغال أن تأخذ دورها بالإشارة إلى أنه لا يمكن أو يجب استخدام أي شيء لتبرير شيء مروع مثل استخدام المواد الكيميائية كأسلحة، بما في ذلك أثناء التفاعلات وضد المدنيين الذين يعيشون معاناة لا توصف نتيجة لذلك.

يبدأ مشروع القرار الذي تم التصويت عليه اليوم (S/2017/172) بالإشارة إلى بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية. كما يشير إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وأود أن أشدد على كلمتي "تخزين" و "استعمال".

فقد رحّب المجلس، في عام ٢٠١٣، عندما لم تكن السنغال عضواً فيه بعد، بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بقرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بإرسال بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وفي عام ٢٠١٥ بعد عامين من ذلك، وعندما لم تكن السنغال قد أصبحت بعد عضواً في المجلس، أنشأ الأخير بموجب القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، والتي استندت إلى عمل بعثة تقصي الحقائق لكي تحدد، في جملة أهداف أخرى، الأشخاص أو الكيانات أو الجماعات التي ارتكبت أو نظمت أو أصدرت الأوامر أو شاركت بطريقة ما في استخدام مواد مثل غاز الكلور أو غيره من المواد الكيميائية السامة كأسلحة في الجمهورية العربية السورية.

وهذه هي الأسباب التي جعلت السنغال، التي لا تزال وفية لموقفها المبدئي وهي طرف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية،

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من استخدام الأسلحة الكيميائية في المستقبل. إن استمرار الموقف الثابت لتلك الوفود في الدفاع عن القانون الدولي واستعادة الاحترام له أمر لا غنى عنه ولن يذهب سدى. فلنظل متأهبين. فسيأتي وقت العدالة.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد المنذر (الجمهورية العربية السورية): أودّ بداية، السيد الرئيس، أن أعبر عن مشاعر الحزن والأسى التي نشعر بها ونحن نفتقد الممثل الدائم لروسيا الاتحادية الصديقة بيننا اليوم. ستبقى روحه الطيبة وحكمته الراسخة تحتل كل ركن وزاوية وغرفة في مقر الأمم المتحدة. وندعو بالرحمة والسكينة لروحه الطاهرة.

كعادتهم، لم يخيب الثلاثي الأمريكي - الفرنسي - البريطاني يقيننا بأنهم سيستمرون في ممارساتهم المسيئة والخطيرة داخل هذا المجلس، بهدف الإساءة إلى حكومة بلادي وابتزازها وحلفائها، حتى لو اضطروهم الأمر من جديد إلى تقديم مشروع قرار يستند إلى تقارير غير مهنية لم تصل بعد إلى استنتاجات نهائية، وهي تقارير مبنية على شهادات مزورة ومفبركة صادرة عن أفراد ينتمون للجماعات الإرهابية المسلحة التي تدعمها هذه الدول أو للبيئات الحاضنة لهذه الجماعات، والذين يعيش معظمهم في تركيا، الداعم الأول للإرهاب في سورية. ولم يعد خفياً أن التقارير التي يستند إليها مشروع القرار S/2017/172 قد تمت كتابتها بضغط وابتزاز لا سابق لهما على لجان التحقيق، مما يدعونا إلى الاعتقاد الجازم بأن اللجان التي يتم تشكيلها للتحقيق في مثل هذه الحالات تقوم بصياغة تقاريرها حتى قبل أن تباشر مهامها.

إن موقف الجمهورية العربية السورية ثابت ومبدئي من جريمة استخدام الأسلحة الكيميائية وأي نوع من أنواع أسلحة

مرتكبي هذه الجرائم. وآمل عندما يحين الوقت، أن تتمكن من العمل معاً. إن قيمنا الأساسية، كما هو أمننا وأمن أطفالنا، باتت على المحك. وجميع هذه الأمور هامة جداً ببساطة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لأوكرانيا.

نشعر بخيبة أمل إزاء نتائج التصويت على مشروع القرار بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية (S/2017/172). فقد شاركت أوكرانيا وصوتت مؤيدة لمشروع القرار وأود، في هذا الصدد، أن أكرر بعض عناصر موقفنا بشأن الموضوع.

وفي ضوء زيادة التحديات والتهديدات للسلم والأمن الدوليين، تدعو أوكرانيا إلى التقيد الصارم بأحكام الصكوك الدولية الرئيسية في هذا المجال، بما في ذلك اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. ويشكل استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، على نحو ما تم تأكيده في تقارير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وينبغي محاكمة جميع الأشخاص الذين تثبت مسؤوليتهم عن هذه الجرائم.

لذلك، تؤيد أوكرانيا قيام المجلس بفرض مزيد من التدابير التقييدية، بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، رداً على انتهاك اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). إن عدم قدرة المجلس على التصدي لانتهاكات الاتفاقية سيؤدي إلى مزيد من الإفلات من العقاب وهي مسألة تثير قلقاً بالغاً لدى وفد بلدي.

وعلى الرغم من نتائج التصويت، أثنى على جهود الوفود التي شاركت في إعداد مشروع القرار، الذي سعى إلى فرض جزاءات قطاعية جديدة محددة الأهداف على النظام السوري لاستخدام مواد كيميائية سمية كأسلحة، وإلى مضاعفة الجهود الدولية لمنع

المسلحة العربية السورية والمجموعات الإرهابية. وانطلاقاً من التزامها بمبدأ الشفافية، تعاونت الحكومة السورية تعاوناً تاماً مع كل متطلبات التحقيق الذي أجرته لجان دولية منذ عام ٢٠١٤ وحتى الآن. وقدمت لها كل التسهيلات اللازمة لإجراء تحقيقات نزيهة وذات مصداقية، كما بينت لها بالأدلة العلمية وشهادات الشهود قيام بعض الجماعات الإرهابية بتلفيق هذه الحوادث وتزييفها.

إن بلادي سورية تأسف وتستنكر إصرار بعض الدول الأعضاء في هذا المجلس، على الاستمرار في عملية الاستغلال السياسي الرخيص لتقارير هيئات الأهم المتحدة ولجانها المختلفة، وعدم إعمال أي نوع من أنواع المحاكمة المنطقية والعلمية عند دراسة هذه التقارير. إن القراءة العلمية والقانونية الدقيقة والموضوعية لتقريري آلية التحقيق المشتركة الثالث والرابع، تثبت من دون أدنى شك أن فريق الآلية لم يلتزم بما حدده هو لنفسه من أدوات ومنهج عمل، وأن ما توصل إليه التقريران من استنتاجات لم تستند إلى أي أدلة ملموسة ولا تعكس أي دقة أو موضوعية. وأن الآلية عجزت عن تقديم أي دليل مادي حقيقي على وجود استخدام لغاز الكلور. بل إن طرائق العمل التي اتبعتها الآلية قد شابهت الكثير من العيوب. وفي مقدمتها فقدان المهنية وعدم الالتزام بالمعايير التي حددتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في إجراء التحقيقات وجمع الأدلة وفحصها.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد ورد في تقارير الآلية أنها تستند في نتائجها على دلائل داعمة ذات مصداقية وموثقة مع عناصرها الأساسية التي تحتجها الآلية في كل حالة، وهي: الوقت، والتاريخ، والحالة المناخية، والموقع المتأثر، والذخائر، والضرر، والآثار الطبية. ولكن واقع الحال أثبت، ومن خلال ما ورد في تقارير الآلية نفسها، أنها اعتمدت على أقوال شهود، وعلى ظواهر بيئية وطبية، ومكان السقوط وحيثياته بدون وجود أي دليل مادي. بل إن الأسوأ من ذلك أن آلية التحقيق

الدمار الشامل، وهي تدين بشدة استخدامها باعتباره أمراً مرفوضاً وغير أخلاقي ومدان. وانطلاقاً من ذلك، انضمت بلادي إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية إيماناً منها بالسعي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل. والمفارقة أن هذا السعي يواجهه إلى اليوم معارضة الدول الثلاث التي تقف اليوم وراء مشروع القرار، لا لشيء إلا لحماية الترسنة النووية والكيميائية والبيولوجية لإسرائيل.

لقد حذرت حكومة بلادي، الجمهورية العربية السورية، مراراً وتكراراً من خطورة استخدام المواد الكيميائية كسلاح ضد المدنيين من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، لا سيما تلك المرتبطة بتنظيمات داعش وجبهة النصرة والقاعدة. وقد وجهت حكومة بلادي سبعاً وثمانين رسالة إلى مجلس الأمن، ولجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وإلى المفوض السامي لشؤون نزع السلاح، وآلية التحقق المشتركة، ولجان مجلس الأمن المختصة بمكافحة الإرهاب، كلها تضمنت معلومات موثقة عن تورط حكومات دول معروفة في تقديم مواد كيميائية سامة للجماعات الإرهابية المسلحة لاستخدامها كسلاح ضد المدنيين. إلا أن تلك الجهات الأممية تعمدت بكل أسف تجاهل هذه المعلومات. بل لم تكلف نفسها حتى الآن عناء التحقيق فيها.

لقد تجاهل مشروع القرار حقيقة أن الجمهورية العربية السورية قامت بتسليم كل ما لديها من مواد كيميائية سامة إلى مفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وقد تم إحراق هذه المواد في بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية، وأيضاً على متن سفن الولايات المتحدة الأمريكية في البحار. فهل تجدون كلمة واحدة حول ذلك في مشروع القرار؟

لقد نفت حكومة بلادي وعلى نحو دائم ومتكرر جميع الادعاءات التي روجت لها بعض الدوائر الغربية وأدواتها حول استخدام جهات رسمية سورية لمواد كيميائية سامة كغاز الكلور خلال الأعمال العسكرية التي تدور بين القوات

تاما الاتهامات الواردة في تقارير آلية التحقيق المشتركة، فإنها تؤكد استمرارها في تنفيذ جميع تعهداتها التي التزمت بها حين انضمامها إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

ختاماً، أوجه باسم حكومة بلادي الشكر للوفود الصديقة التي صوتت اليوم ضد مشروع القرار، روسيا والصين وبوليفيا، وإلى تلك التي امتنعت عن التصويت، مصر وإثيوبيا وكازخستان، وذلك التزاماً منها بسيادة مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وإيماناً منها بأن مثل هذه القرارات تؤثر على مصداقية العمل الدولي ومؤسساته، وتهدد الأمن والسلم الدوليين وتزيد من معاناة الشعوب جراء العقوبات الاقتصادية غير المبررة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أرفع الجلسة، حيث أن تلك الجلسة الأخيرة التي يعقدها المجلس في شهر شباط/فبراير، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد أوكرانيا لأعضاء المجلس، لا سيما، الزملاء الممثلون الدائمون وموظفونهم، وموظفو أمانة المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا.

لقد كان شهراً حافلاً بالعمل حقاً وتوصلنا فيه إلى توافق في الآراء بشأن عدة قضايا هامة ضمن اختصاصنا. وما كان لنا أن نفعل ذلك لوحدنا أو من دون العمل الشاق والدعم والمساهمات الإيجابية التي قدمتها جميع الوفود وممثلو الأمانة العامة، وموظفو خدمات المؤتمرات والمترجمون الشفويون.

إنني إذ نختتم رئاستنا، أعرف أنني أتكلم باسم المجلس، نتمنى لوفد المملكة المتحدة حظاً سعيداً في شهر آذار/مارس.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

المشركة أقرت صراحة بأن الجماعات الإرهابية المسلحة قامت بنقل وتحريك الأدلة المادية من مكان إلى آخر وصورت الحوادث المزعومة بعد أيام من وقوعها، من دون أن تحاول الآلية تحليل الدوافع وراء هذه الممارسات التي تهدف بشكل واضح إلى تزييف الحقائق وتلفيق الاتهامات بحق الحكومة السورية.

اسمحوا لي هنا أن أوجه سؤالاً منطقياً بسيطاً، وأن يبحث كل منكم عن إجابة له بكل تجرد وشفافية - بطبيعة الحال فإن هذا السؤال ليس موجهاً لمدوبي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، لأنهم غير معنيين بالوصول إلى الحقيقة بقدر ما هم معنيون بخدمة أجنداتهم وادعاءاتهم - والسؤال ببساطة: ما الجدوى الاستراتيجية وراء استخدام السلاح الكيميائي ضد عدد محدود من المسلحين، لا سيما وأن الأسلحة التقليدية تؤدي إلى نفس النتيجة وأكثر؟ ولماذا لم تستخدم سوريا السلاح الكيميائي عندما قامت المجموعات الإرهابية بمهاجمة المطارات والمدن الكبيرة والقواعد العسكرية في أماكن كثيرة من سورية؟ ببساطة نجيب على ذلك بأن سورية لا يمكن أن تستخدم هذه الأسلحة ولا تؤمن أخلاقياً باستخدامها.

تعبّر مجدداً المجموعة الثلاثية داخل مجلس الأمن بتقديمها لمشروع القرار، ومما سمعناه من مندوبيها، عن السقوط الأخلاقي والقانوني والسياسي وعن أنها غير مهتمة فعلاً بالشأن السوري وبتخفيف آلام الشعب السوري. والدليل على ذلك أن هذه الدول بدلا من دعم العملية السياسية الجارية حالياً في جنيف تسعى إلى تسميم الأجواء الدولية وعرقلة أي جهد حقيقي لتوصل السوريين إلى حل سياسي من دون أي تدخل خارجي. وإذ ترفض حكومة بلادي رفضاً